الفصل الثامن

التغـــير السكانى

من المقرر أن عدد السكان لا يبقى فى أى بلد من البلاد على حال من الاستقرار ، فهو يتغير دائما زيادة ونقصاً ، بتغير الظروف والملابسات كما تتعرض البنية السكانية ذاتها فى الوحدة الاجتماعية نفسها للتغير النوعى فى نسبة الذكور والإناث ، ففى بعض الأحيان نجد أن عدد الذكور يربو على عدد الإناث وفى أحيان أخرى يكون العكس. ، وقد يكون التغير فى نسب فئات العمر من سكان الوحدة الاجتماعية ففى أى مجتمع يلاحظ عادة عالم الديموجرافيا أثر هذا التنوع على قوة الجماعة الدفاعية ومقدرتها الإنتاجية ، باعتبار أن الفئة المنتجة هى الشباب والرجولة الكاملة وأن الفئة المستهلكة هى فئة الطفولة والكهولة .

وغنى عن البيان أن موضوع التغير السكانى له أهميته العلمية والعملية القصوى فى تحديد المشاكل السكانية ومحاولة مجابهتها ورسم السياسات الإصلاحية والخدمات الاجتماعية والتصميمات الإنتاجية .

وقد تنبهت الأذهان إلى خطورة هذا الموضوع ، فأولاه كثير من العلماء المحدثين عناية خاصة ، ولا سيما من ناحية التغير الذى يطرأ نتيجة للتحضر والتصنيع فنحن نلاحظ أن المجتمعات الحضرية « Urban Communities » قد شهدت وما تزال تشهد تزايدا مطردا فى عدد سكانها فى كثير من جهات العالم وخاصة تلك التى دهمتها الثورة الصناعية كما يصدق هذا إلى أبعد الحدود على المدن التى اتسع نطاقها الأكلوجي اتساعا كبيرا وأصبحت تعرف باسم العواصم الإقليمية metropolitan areas كالقاهرة ونيويورك ولندن وطوكيو وموسكو ولكننا من جهة أخرى نجد أن المجتمعات

الريفية rural communities ، التى تضم عددا كبيرا جداً من القرى قد شهدت وما تزال تشهد تناقصاً مستمراً فى اعدادها السكانية فى جهات كثيرة من العالم ، وأن المجتمعات التى تشهد مدنها زيادة أكثر من المعدل الطبيعى ، تشهد من ناحية ثانية تناقصاً فى سكان قراها . وهذا التغير فى حجم السكان فى المجتمعات المحلية — فى الريف أو الحضر — قد خلق مشاكل جديدة وأحيانا غاية فى التعقيد فيما يتعلق بإنشاء المنافع العامة Public Utilities الصحية والترويحية ، وكذلك المدارس التى تعتبر غاية فى الأهمية لتعليم النشء وتدريب الفتيان ، كما تبرز مشاكل أخرى خاصة بالأمن والتأمين ضد الحرائق والجرائم والحوادث وعدد آخر من الخدمات التى تعتبر ضرورية لخلق حياة إجتماعية مستقرة .

وهكذا خلق التزايد السريع فى المجتمعات الحضرية حاجة متزايدة للمدارس وساحات اللعب للأطفال وأماكن قضاء أوقات الفراغ ، وطرق وشوارع معبدة ومأمونة للمواصلات سواء تحت الأرض أو فى الهواء . . الخ كما أن تضخم عدد السكان فى الضواحى قد خلق بدوره حاجة ملحة إلى ضرورة تكامل أوجه نشاط المؤسسات الحكومية مادام سكان هذه الضواحى يتحملون عبئاً من الضرائب يماثل ما يتحمله سكان المدينة . ومن جهة أخرى فان تناقص السكان أو ثبات أعدادهم فى بعض المجتمعات الريفية لم يكن يعنى بالنسبة للحكومات — وخاصة فى الوقت الحاضر — إهمال سكان هذه المناطق من حيث التعليم والصحة والأمن والترفيه ، وإذا ما توفرت الرغبة فى تحقيق هذه الخدمات بالنسبة للمجتمعات الريفية بطريقة مرضية لابد أن تظهر مشاكل أخرى . ولابد من تنظيمات جديدة تناسب خطط الإصلاح المزمع تنفيذها . وهكذا أصبح كل مواطن — اليوم — يدرك أن تغير حجم السكان — فى مجتمعه المحلى أو فى دولته أو فى الإقليم الذى يضم دولته — يؤثر عليه بصفة مباشرة وكذلك على أسرته ومن ثم كان لابد لهذا

المواطن أن يبدى اهتماماً بتغيرات أحجام السكان ، ويتزايد هذا الإهتمام بتزايد درجة الوعى والثقافة بين الأفراد ، ولذلك كان الوعى السكانى فى المدن أكثر منه فى الريف .

هذه المشاكل الإجتماعية التى تبرز نتيجة لتزايد حجم السكان فى المجتمعات المحلية . نجد مثلها يبرز على نطاق أوسع بين ولايات الدولة الواحدة أو أقاليمها . أو بين الأمم على نطاق عالمى ، فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا يتزايد السكان فى الولايات بمعدلات متفاوتة « وقد خلق ذلك مشكله فيما يتعلق بالتمثيل النيابى فى المجالس التشريعية . فهل يكون التمثيل على أساس عدد السكان أو على أساس الولايات أو الأقسام الإدارية فيها . وفى لبنان يقوم العرف السياسى على أن يكون رئيس الجمهورية « مارونيا » ورئيس الوزراء « مسلماً » وقد استند هذا العرف على أساس أن المارونيين عددهم ٥٥٪ من مجموع السكان والمسلمين عددهم ٤٥٪ من مجموع الكلى ، والآن يطالب المسلمون بإلغاء هذا العرف وغيره من القواعد المترتبة على أساس أن نسبة المسلمين زادت وتفوق الآن نسبة الموارنة ، ويرد عليهم الآخرون بأن مظاهر النشاط الاقتصادى ما زالت مركزة فى أيديهم وأن السلطة التشريعية لابد أن تكون ممثلة للمصالح المختلفه فى البلاد . . الخ هذه الأمور وما إليها كان لابد أن تجذب اهتمام العلماء بمسائل السكان وتزايدهم أو تناقصهم وتوزيعهم من حيث الفئات والأديان . . الخ .

وفى المجال الدولى ظهرت على مسرح السياسة العالمية عدة مشاكل تعزى فى المقام الأول إلى الإختلاف والتباين فى معدلات نمو السكان فى دول وأمم معينة ، الأمر الذى من شأنه فى المدى الطويل — ما دامت القوة السياسية political power تعتمد على حجم السكان — حدوث تغيرات دولية عميقة المغزى ، وقد شهد القرن الماضى ونصف القرن الحالى تغيرات من هذا النوع ، فى أول إحصاء أجرى فى الولايات المتحدة

سنة ١٧٩٠ كان عدد السكان فيها يبلغ حوالى ١٤٪ من سكان « أوربا » بينما الآن يبلغ تعداد سكان الولايات المتحدة ربع سكان « أوربا » ولعل هذا يعلل العزلة التقليدية التى سارت عليها الولايات المتحدة فيما يختص بالسياسة العالمية طوال القرن التاسع عشر وحتى مطلع هذا القرن ، كما أن هذا التغير فى حجم السكان ذاته يمكن أن يساهم فى تعليل الموقف الحاضر فى السياسة العالمية التى تقف الولايات المتحدة فى احد جانبيها كزعيمة للكتلة الغربية — أو ما يسمى أحيانا — بالعالم الحر . وفى مطلع القرن التاسع عشر كان سكان فرنسا يعادلون تقريبا سكان المناطق التى اصبحت فيما بعد ألمانيا الموحدة ، ولكن عند إندلاع نيران الحرب الأولى سنة ١٩١٤ كان سكان فرنسا حولى ٣٩,٨ مليون بينما كان سكان الامبراطورية الألمانية ٦٧,٨ مليون نسمة ولاداعى لمواصلة عمل مثل هذه المقارنات هنا ، فكل ما نريد توضيحه هو أن هناك بعض التغيرات السكانية التى قد يترتب عليها تغيرات سياسية أو دولية وخاصة فيما يتعلق بمكانة الدولة السياسية . وستظل مثل هذة التغيرات الديموجرافيه على اهميتها فى المستقبل من حيث المساهمة فى تحديد مركز الدولة أو الأمة فى محيط السياسة العالمية . ولايعنى هذا بالمرة أن عدد السكان فى الدولة هو العامل الأوحد فى تحديد مكانتها السياسة على المسرح الدولى فلا شك أن هناك عوامل أخرى عديدة تتضافر مع العامل الديموجرافى فى تحديد هذه المكانة ولنأخذ الصين كمثل يوضح وجهة النظر هذه . فالصين تمثل — من خمسة عشر دولة — اكثر دولة فى سكان العالم ، ولكن مكانة الصين من حيث قوتها الدولية يختلف الآن عنه منذ خمسة عشر عاماً .

ومن الجوانب الأخرى المهمة للتغير السكانى الذى جعل الاهتمام يتزايد

Frank W. Notestein : The Futnre Population of Europe and he Soviet union, p. 75, Geneva, 1941

أكثر وأكثر بدراسات السكان ذلك الجانب الخاص بتوزيعهم distribution of pulation . فالتغير فى توزيع السكان فى منطقة معينة ، أو مساحة بذاتها ، يعزى بصفة رئيسية إلى التغير فى الأهمية النسبية لضروب النشاط الاقتصادى فمثلا المنطقة التى تقع فيها الآن قناة السويس كان عدد السكان فيها قليل جداً بالقياس إلى جهات القطر الأخرى قبل شق القناة ، ولكن بعد حفر قناة السويس حدث تغـــير ديموجرافى كبير فى المنطقة لدرجة أنه ظهرت مدن جديدة لم تكن لها وجود من قبل ، وهذا الكلام يصدق على المحلة الكبرى ، وكفر الدوار ، وحلوان .

وهناك جانب آخر يتصل بتغير توزيع السكان على الأرض من زاوية الموارد الطبيعية ، فالعلاقة بين أعداد السكان وموارد الغذاء هى التى تحدد إلى حدما مقدار الرفاهية الاقتصادية للانسان man's economic welfare فهذا الجانب من مشكلة السكان كان هو الأخر من العوامل التى نبهت الأذهان إلى أهمية الدراسات السكانية ، ولقد أصبحت التغيرات السريعة فى كثافات السكان فى مختلف البقاع بالأضافة إلى التغير الهائل فى مقدار ما يخص كل فرد من مصادر الثروة كنتيجة منطقية لتغير الكثافات ، أصبحت هذه التغيرات موضوعاً يدور حوله عدد من الأسئلة أبرزها ماهى العلاقة بين رفاهية الفرد وتوزيع السكان فى مناطق العالم ومعايير الرفاهية الإنسانية ؟ وما هى علاقة هذا التوزيع بقضية السلام العالمى وخاصة إذا مافاقت الزيادة السكانية الزياده فى موارد الثروة الغذائية ؟

والتغير فى توزيع السكان قد يكون له أيضاً أثر كبير على المواليد ، وينتج هذا الأثر عن الحقيقة السائدة فى هذه الأيام والتى تقول ، إن توزيع السكان فى المناطق الصناعية يرتبط أشد الارتباط باستعداد أفراد هذه المناطق بأن لا ينجبوا أطفالا إلا بالقدر الذى يحفظ عدد السكان دون تناقص ، وإن كانت المدن الكبيرة وخاصة

فى أمريكا وأوربا لم تحافظ حتى على هذا المستوى فعدد الأطفال المولودين فى مثل هذه المدن الكبيرة لا يكاد يكفى لحفظ عدد السكان على مستواه دون ما تناقص ، بينما نجد أن ريف هذه البلاد (الأوربية والأمريكية) ينجب عددا من الأطفال يكفى للمحافظة على نسبة عدد السكان بل ويؤدى بهم إلى التزايد السريع ، ويتساءل العلماء عما إذا كان هذا التناقص فى عدد المواليد فى المدن الكبرى ما هو إلا نتيجة ظاهرة التمدين urbanization ، أم هو اتجاه موروث فى الحياة الحضرية للعالم المعاصر ، وإلى الآن لم يكتشف عن أى العاملين هو الأعمق فاعلية فى خلق هذه الظاهرة الديموجرافية ، ومن المؤكد أنه إذا كانت هذه الظاهرة — تناقص معدل المواليد فى المدن — ترجع إلى العامل الأخير ، أعنى أنها اتجاه موروث فى الحياة الحضريه للعالم المعاصر ، فإن معنى ذلك أن تشهد هذه المجتمعات الصناعية تناقصاً حاداً فى عدد سكانها ، ولن تتمكن من تعويض تناقص مواليد المدن بمواليد الريف لأن أغلبية السكان فى هذه المجتمعات تسكن المدن. وقد ناقش العلاقة طومسون هذه المشكلة فى كتابه : « مشكلات السكان »[1] .

وحتى قبل انتشار الافكار الخاصة بضبط النسل الاختيارى فى المدن ، توقع عدد من المفكرين ، أن المدن ، لكى تحافظ على عدد سكانها ، لا بد أن تعتمد بصورة رئيسية على الهجرات التى تفد إليها من الريف أو من الخارج — وخاصة فى مدن أمريكا — كما أنه من العوامل التى ساعدت على احتفاظ المدن بكثافتها السكانية الانخفاض الملحوظ فى معدل الوفيات .

ولا يمكننا ونحن بصدد ذكر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على التغير فى توزيع السكان وكثافاتهم بشكل معين ، لا يمكننا أن نغفل ذكر ماطرأ من تغير فى وسائل الحرب وأساليب القتال منذ سنة ١٩٣٥ فإن تطـــور صناعة الطائرات وتقدمها الملحوظ

(1) Thompsan, Population Problems P 5.

منذ ذلك التاريخ واستخدام الطائرات كحاملات للقنابل واكتشاف القنبلة الذرية والهيدروجينية ، وأخيراً اختراع الصواريخ عابرة القارات والمحيطات ، بل عابرة طبقات الهواء الجوى والفراغ المحيط بالكرة الأرضية . . . هذا التطور الذى شهده عالمنا فى الربع قرن الأخير كان له أثره فى التفكير السكانى وخاصة فى أمريكا وأوربا فقد أصبح من المرغوب فيه أن يتوزع كل من السكان والصناعات الحيوية فى جهات مختلفة من أرض الدولة ، وهذا الاعتبار جديد فى توزيع السكان ، وإن كان الاهتمام به لم يأخذ بعد صورة جدية . إلا أنه من الجلى أنه مالم تسارع الحكومات لوضع الخطط الكفيلة بمنع الحرب ، فانها — أى الحكومات — ستجد نفسها مرغمة لأن تعطى هذا الاعتبار الاستراتيجى الأهمية الأولى فى تخطيطها لتوزيع السكان وخاصة فى المراكز الصناعية والتجارية . ولا يمكن لمفكر — والحال هذه — أن يتجاهل خطورة الوضع السكانى الحالى وخاصة فى البلاد المتقدمة — من حيث تركز السكان والصناعة وأجهزة الإدارة الحيوية للاقتصاد القومى فى عدد قليل من المدن الكبرى ، ويصف العلامة طومسون مثل هذا الموقف بانه مغامرة كبرى مادامت إمكانية وقوع الحرب متوفرة .

ولقد زاد الاهتمام بهـــذا الموضوع وتناولته الصحافة والأذاعة والكتب السيارة بالإشارة . حتى أصبح رجل الشارع يهتم بهذا الموقف العجيب الذى تفاعلت فيه ظاهرتا التقدم التكنولوجى والتغير الديموجرافى .

وهناك ناحية أخرى تتصل بتغير توزيع السكان ، وتضاعف من إهتمام الناس بالمسائل الديموغرافية ، هذه الناحية هى المشروعات الاقتصادية وخاصة فى البلاد الرأسمالية ، فحيثما يتوفر السكان وتشتد كثافتهم يكون هنالك يد عاملة منخفضة الأجر ، وأسواق لتصريف البضائع ، ودورات سريعة للنقود ، ومن ثم نجد أن رجال الأعمال يولون مسألة توزيع السكان

وكثافتهم بالغ الأهمية لاتصالها بدائرة نشاطهم .

وهناك اعتبار هام لدراسة التغير السكانى هو محاولة معرفة تأثير هذا التغير فى أحوالنا الاجتماعية . فلا مفر — ونحن ندرس تكوين السكان ، Composition of the population — من أن ندرس معها كيف يؤثر هذا التكوين فى حياتنا الاجتماعية من وجوه شتى ، ولا شك أن مثل هذه الدراسة ستجد لها صدى عميقا وإهتماماً بالغاً فى نفوسنا . ولعل أبرز الخصائص أو السمات الديموجرافية التى تكون محل إهتمامنا ، هى تلك المتعلقة بفئات السن age والجنس Sex والتركيب السلالى race . ومهما يكن من أمر فان هناك عددا من السمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى الهامة التى لا يمكن إغفال دراستها إذا كنا نريد الإلمام بالفروق والاختلافات التى تميز مجموعاتنا السكانية عن غيرها من المجموعات . فالاختلافات فى سمات ديموجرافية بين المجموعات السكانية سواء فى نسب الذكور والإناث ، أو فى فئات السن ، أو فى نسب المنتمين إلى وحدات جنسية مختلفة فى المجتمع الواحد ، هذه الاختلافات تتسبب فى خلق ظروف إجتماعية متباينة ، تتفاوت من مجتمع إلى آخر . كذلك نلاحظ أن هناك بعض الخصائص التى تختلف من جماعة لأخرى ، والتى يكون لها سمة خاصة أو دلالة معينة بحيث تؤثر فى الرفاهية العامة للناس . ولعل أبرز هذه السمات هى ما يتعلق بالحالة الزواجية للأفراد وأحوالهم التعليمية ، وتوزيعهم من حيث الأعمال والمكانة الاقتصادية economic status ومعتقداتهم الدينية ، واستوطانهم فى الريف أو الحضر ، وجنسياتهم ، ولغاتهم ولهجاتهم .

المبحث الثانى عوامل التغير السكانى

أهم العوامل التى تلعب دورها فى التغير السكانى من الناحية الكمية (١) المواليد .

(٢) الوفيات .

(٣) الهجرة .

أولا : نسبة المواليد .

ويقصد بهذه النسبة عادة عدد المواليد فى سنة معينة لكل ألف من السكان، وتستخرج هذه النسبة بقسمة عدد المواليد فى سنة معينة على عدد السكان فى نفس السنة مضروبا فى ألف . وترتفع نسبة المواليد فى مجتمعات بينما تنخفض فى أخرى ، والجدول الآتى يوضح ذلك .

الجهة	النسبة العامة للمواليد
الهند	٤٥
مصر	٤٣
البرازيل	٤٠
اليابان	٣٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤
انجلترا	١٨
فرنسا	١٣

جدول يبين نسبة المواليد فى بعض دول العالم

وكان يظن قديما أن الأجناس تختلف فى قدرتها على التناسل ، ولكن الأبحاث الحديثة أثبتت أن القدرة على التناسل واحدة عند كل الأفراد على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم وبيئاتهم ، غير أن الاختلاف فى نسبة المواليد ترجع إلى عوامل مختلفة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وغير ذلك .

ويمكن أن نلخص بعض العوامل التى تؤدى إلى خفض نسبة المواليد فيما يلى :

١ — نشر التعليم ، فالمتعلم أقدر من الجاهل على تحديد مركزه الاجتماعى ،

والتحكم فى هذا المركز إلى حد كبير بمختلف الوسائل ومنها تحديد أنسالهم .

٢ — حياة المدينة ، فحياة البساطة فى الريف تؤدى إلى ارتفاع نسبة المواليد ، بينما حياة المدينة وتنوع أعمالها ، ومحاولات الأفراد للانتقال من طبقاتهم الدنيا إلى طبقات أعلى ، يؤدى إلى انخفاض نسبة المواليد ، أضف إلى ذلك تنوع وسائل الترفيه فى المدينة عنها فى الريف .

٣ — فتح مجال العمل للمرأة ، مما يؤدى بها إلى العمل على تحديد النسل حتى لايشغلها الأولاد عن عملها خارج المنزل .

٤ — محاولة زيادة دخل الأفراد يقلل عادة من نسبة المواليد ، ويؤيد هذا ما وجد إحصائيا من أن نسبة المواليد بين الفقراء أعلى منها بكثير بين الأغنياء .

٥ — استعمال وسائل تحديد النسل ، إذا كانت عقيدة البلد وتقاليدها تسمح بذلك ، وكانت الظروف الاجتماعية والسياسية تحتم تحديد النسل للحد من زيادة عدد السكان المطردة .

ولعلنا نلاحظ أثر بعض هذه العوامل فى انخفاض نسبة المواليد فى بلاد أوربا وأمريكا واستراليا ، أما دول إفريقيا وآسيا فنلاحظ ارتفاع نسبة المواليد بهما .

ثانيا : نسبه الوفيات :

وهى عبارة عن عدد الوفيات فى سنة معينه فى مجتمع مالكل ألف من سكان هذا المجتمع . ونجد أن نسبه الوفيات ترتفع عادة بين الأطفال الرضع لأنهم الفئة الحساسة فى المجتمع وتختلف نسب الوفيات فى مختلف دول العالم ويتضح لنا ذلك من الجدول الآتى :

أقطار أفريقيا	أقطار آسيا	أمريكا الجنوبية	اليابان	أوربا	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٥ — ٣٠	٣٠ — ٣٥	١٧	١٥	١١ — ١٥	١٠

نسبة الوافيات فى مختلف دول العالم

والمستوى الإقتصادى والإجتماعى أثر كبير على هذه النسبة . والبلاد التى ترتفع فيها هذه النسبة لا شك أنها بلاد ينخفض فيها مستوى المعيشة ، وتنتشر بين أفرادها عادة ، الأوبئة والأمراض . وتتعرض للمجاعات وغير ذلك من العوامل التى تقضى على عدد من السكان وتساعد على انتشار الأمراض المختلفة بينهم وتؤدى إلى الفتك بعدد كبير منهم .

أثر حياة المدينة فى نسبة الوفيات :

لا شك أن حياة المدينة يؤثر تأثيراً كبيراً فى نسبة الوفيات وذلك بسبب :

(١) ازدحام المدينة بالسكان .

(٢) سوء الحالة الصحية عادة فى البيئات الصناعية .

(٣) انخفاض مستوى المعيشة بين طبقة العمال وهى الطبقة الغالب بسبب قلة الأجور ، وانتشار العادات غير الإجتماعيه بينهم .

وتحاول كل دولة جاهدة العمل على خفض نسبة الوفيات فيها بشتى الوسائل ، فدليل رقى الأمة والعناية بالأفراد ، هو انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع مستوى المعيشة .

وتدل الاحصاءات المختلفة على التناقص الملموس فى نسب الوفيات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة يقدر بحوالى ٢٦ ٪ فى مصر وبمتوسط ٤٠ ٪ فى بعض البلاد الأخرى التى كانت تعتبر من ذات النسب العالية فى الوفيات كما يتضح لنا من الاحصائية التالية .

١ - مصر	١٩٫٣	١٩٥١	٢٦٫٩	« ١٩٣٥ - ١٩٣٩ »
٢ - المكسيك	١٥٫٤	١٩٥٣	٢٣٫٣	» »
٣ - شيلى	١٣٫٢	»	٢٣٫٣	» »
٤ - سيلان	١٠٫٩	»	٣٤٫٥	» »
٥ - الهند	١٥٫٠	»	٢٢٫٦	» »
٦ - اتحاد الملايو	١١٫٢	١٩٥٢	٢٢٫١	» »
٧ - مالطه	١٠٫٧	»	٢٠٫٣	» »
٨ - نيوزيلند	١٢٫٣	١٩٥٣	٢٠٫٠	» »

كما أن البلاد التي تقدمت صحيا قد انخفضت فيها نسبة وفيات الأطفال الرضع انخفاضا ملموسا ، فقد بلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع فى مصر سنة ١٩١٧ - ٢٥١ فى الألف ونقصت هذه النسبة إلى ١٦٠ فى الألف سنة ١٩٣١ ثم إلى ١٥٠ فى الألف سنة ١٩٤١ وبلغت سنة ١٩٥١ - ١٢٩ فى الألف فى حين أنها فى البرازيل بلغت ١٦٠ فى الألف وفى الهند ١٧٠ فى الألف وفى اندونيسيا ٢٠٠ فى الألف (١)

ثالثا — الهجرة :

وهى العامل الثالث من عوامل التغير السكانى ، الذى يؤثر فى تغيير حجم المجتمع زيادة أو نقصانا . ونظرا لأهمية هذا العامل فقد رأينا أن نخصص له الفصل التالى :

(١) تقرير المؤتمر العالمي للسكان : أغسطس سنة ١٩٥٤